

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا

المميز _____ ز :-

وكيله المحامي

المميز _____ ضده :-

الحقوق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/١ تقدم وكيل المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بالدعوى رقم (٢٠١٢/٧٩٨) تاريخ ٢٠١٣/٣/٢١ المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأ القرار المميز بتطبيق وتأويل القناعة الوجدانية وفقاً للمادة (١٤٧) من الأصول الجزائية .

٢. أخطأ القرار بتجريم المميز وإدانته بالاعتماد على بيانات متناقضة .

٣. أخطأ القرار في تعويله على أقوال المتهم لدى مدعي عام الجنايات الكبرى .

٤. أخطأ القرار في تعويله على أقوال المتهم لدى حماية الأسرة .
٥. أخطأ القرار المميز بتطبيق وتأويل المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات .
٦. إن العقوبة مبالغ فيها بالنظر لظروف الدعوى وإسقاط الحق الشخصي .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهم التالية :-

١. جنائية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مرتين .
٢. جنائية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات .
٣. جنحة خرق حرمة مسكن خلافاً للمادة (٢/٣٤٧) عقوبات وأحالته إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن تلك الجرائم .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى بالقضية وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى إن واقعة القضية كما قنعت بها واطمأنت إليها واستقر في وجدانها بأنها تتلخص بأن المتهم كان قد تعرف على المشتكية لمولودة بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٥ وذلك قبل تقديم الشكوى الواقع في ٢٠١٢/٣/٣٠ بتسعة شهور تقريباً وذلك من خلال الفيس بوك وقد تطورت العلاقة بينهما حيث أصبح يجمعهما علاقة غرامية حيث أخذتا يتقابلان ، وأنه في الشهر العاشر من عام ٢٠١١ وأثناء عودة المدعوة من مدرستها التقت بالمتهمة الذي كانت على موعد معه وركبت معه بالسيارة لعدة دقائق وأثناء ذلك قام بتقبيلها على خدها ثم نزلت من السيارة ، وبعد ذلك تواصلت الاتصالات بينهما وأخذ المتهم يلح عليها للقاء معه إلا أنها كانت تخبره بأن أهلها يمنعونها من الخروج من المنزل ومع ذلك بقي المتهم يلح عليها ويدعوها لمقابلته وبالفعل قامت المدعوة بالشهر الثالث من عام ٢٠١٢ بالهرب من مدرستها صباحاً والتقت بالمتهمة الذي اصطحبها معه بسيارة وتوجها إلى حدائق الحسين وقام بتقبيلها بالسيارة على خدها وعندما نزلا من السيارة قام بحملها وأخذ يدور بها ثم قام بتقبيلها على فمها كما قام بالتحسيس على صدرها وأفخاذها وظهرها من فوق الملابس

كما حاول أن يقوم بالتحسيس على فرجها من فوق الملابس إلا أنها منعتة كما حاول إدخال يده على صدرها من تحت ملابسها إلا أنها منعتة ثم عاد المتهم بالمدعوة إلى منزلها ، وبعد ذلك بفترة وفي مساء يوم ٣/٢٩ اتفقت المدعوة مع المتهم على أن يقوم بالحضور لمنزلها أثناء نوم ذويها بعد أن أخبرته أن والدها غير متواجد بالمنزل وبالفعل حضر المتهم لمنزل المدعوة بالساعة الثانية من فجر يوم ٣/٣٠ وقامت ، بفتح الباب له وأدخلته لغرفة نومها وعندما دخل لهنالك قام كل منهما بحضن الآخر حيث لامس صدره صدرها كما قام المتهم بتقبيلها على فمها وأثناء ذلك شعرت المدعوة ، بأن شقيقتها الكبرى التي كانت تنام بالصالون قد استيقظت من النوم فقامت منال بالخروج من غرفتها للتأكد من ذلك وفي هذه الأثناء استيقظت والدّة المدعوة وشعرت بأن هناك شخص ما بغرفة ، فدخلت الغرفة وقامت بالتفتيش عنه حيث عثرت على المتهم مختبئاً في خزانة ، إلا أنها لم تستطع الإمساك به فهرب ولحقت به فقامت والدّة بتقديم شكوى لمركز أمن طارق للإبلاغ عما حصل في منزلها وهربت ابنتها وبعد ذلك تم إحضار المتهم والمدعوة وتم ضبط أقوالهما لدى المركز الأمني ثم تبين أن القضية من اختصاص إدارة حماية الأسرة وعلى ضوء ذلك قام المركز الأمني بنفس اليوم بإحالة القضية لإدارة حماية الأسرة المختصة وفي هذه الأثناء كانت والدّة قد قامت بإخبار زوجها (والد عما حصل وعن وجودهم في حماية الأسرة وعلى الفور حضر والد لإدارة حماية الأسرة وتقدم بالشكوى كما قامت إدارة حماية الأسرة بضبط أقوال المتهم والمدعوة مرة أخرى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة المحاكمة قضت بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢١ بما يلي :-

١- عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم
عن جنحة خرق حرمة المنازل المسندة إليه
كون الفعل لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً .

٢- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهم
المسندة للمتهم
لتصبح الجرائم التالية :-

- لجنة المداعة المنافية للحياء خلافاً للمادة ١/٣٠٥ أ من قانون العقوبات .

- جنابة هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

وذلك بدلاً من جنابة هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مرتين
وهتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات الواردة بإسناد النيابة العامة .

٣- عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم
بجنة المداعة المنافية للحياء خلافاً للمادة ١/٣٠٥ أ من
قانون العقوبات .

- وعملاً بذات المادة الحكم على المتهم بالحبس مدة شهر والرسوم والنفقات
محسوبة له مدة التوقيف .

٤- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجنابة هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٨) من قانون
العقوبات مكررة مرتين .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم والإدانة قررت المحكمة ما يلي : -

١- عملاً بالمادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له
مدة التوقيف عن كل جنابة من الجنائيتين .

- وعملاً بالمادة (٣٠٨) مكرر من قانون العقوبات عدم أخذه بالأسباب المخففة
التقديرية كون أن المجني عليها لم تبلغ الثامنة عشر من عمرها في حين أن
الجاني قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره .

٢- عملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ أشد العقوبات المقررة بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

وحيث إن المجرم مكفول تركه حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يرتض المحكوم عليه بالقرار المذكور فطعن فيه بهذا التمييز .

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأيد القرار المميز .

وعن أسباب التمييز :-

وعن هذه الأسباب جميعاً :-

ومفادها تخطئة محكمة الجنايات الكبرى فيما توصلت إليه من وقائع وفي تطبيق وتأويل القناعة الوجدانية .

وحيث إن هذه الأسباب تشكل طعناً في الصلاحية التقديرية لمحكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع طبقاً للمادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وإن القاضي الجزائي حر في اختيار الدليل الذي يقنع به ويرتاح إليه ضميره ويطرح الدليل الذي يرتاب فيه ويتطرق فيه الشك إلى نفسه ، وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع قنعت من بيانات النيابة وخاصة شهادة المجني عليها منال من أن المتهم قبلها على خدها وعلى قمها وقام بالتحسيس على صدرها من فوق الملابس عند نزولهم من السيارة في حدائق الحسين، كما قام وعند دخوله منزلها بتقبيلها على قمها وقيامه بحضنها وقد لامس صدره صدرها ، وأنه -أي المتهم- حسس على صدرها وأفخاذها وظهرها وهما داخل السيارة ، كل ذلك برضاها .

وحيث لا رقابة لمحكمة التمييز على محاكم الموضوع فيما تتوصل إليه من وقائع واستخلاصات ما دام أنها تستند في ذلك إلى بيئة قانونية ثابتة في الدعوى .

وحيث إن المجني عليها قد شهدت أمام المحكمة أن المتهم قام بالتحسيس على صدرها وظهرها وأفخاذها وضمها إليه بحيث لامس صدره صدرها فيكون ما توصلت إليه المحكمة من نتائج واستخلاصات له أصله الثابت في الدعوى ويستند إلى بيانات قانونية .

من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد إن قيام المتهم بالتحسيس على صدر المجني عليها وأفخاذها دون عنف أو تهديد يشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى لهذه النتيجة فيكون قرارها المطعون فيه موافقاً للقانون .

وحيث إن المجني عليها وبتاريخ وقوع الجرم أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وأن الجاني - المتهم - قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره فإن المجني عليها تكون في سن الحماية التي تمنع من استعمال الأسباب المخففة التقديرية وفقاً للمادة (٣٠٨) مكرر من قانون العقوبات ، وتكون العقوبة المحكوم بها ضمن الحد القانوني .

وعليه فإن أسباب الطعن لا ترد على القرار المميز ويتعين ردها .
لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي
وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٩/١٢ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ . ع